

# النقطة التاريخية

يشمل

لانجلو اوسينو بوس : المدخل الى الدراسات التاريخية

بول ماس : نقد النص

امانويل كنت : التاريخ العام

ترجمها عن الفرنسية والألمانية

عبد الرحمن بدوي

الطبعة الرابعة

١٩٨١

الناشر: وكالة المطبوعات  
شارع فهد السالم - الكويت

# نقد النص

تأليف بول ماس

**TEXTKRITIK**

Von

**Prof. Dr. PAUL MAAS**

**Leipzig**

**1950**

## (١) أفكار أساسية

١ — ليست لدينا مخطوطات لمؤلفات الكتاب الكلاسيك اليونان والرومان بخطوط أصحابها ، ولا نسخ روجعت على الأصول ، بل المخطوطات التي لدينا مأخوذة عن الأصول من خلال عدد مجهول من النسخ الوسطى ، وهي تبعاً لذلك محل للتشكك في صحتها .

ومهمة نقد النصوص هي إخراج نص أقرب ما يكون إلى الأصل - Constitutio textus .

والإملاء الذي راجعه المؤلف يجب أن يعد مساوياً للنسخة التي بخط المؤلف .

٢ — وفي كل حالة على حدة إما أن يكون النص الأصلي قد نُقل إلينا أو لم ينقل . ولهذا فإن مهمتنا الأولى هي أن نحدد ما « ينبغي » أو « ما يمكن » أن ينظر إليه على أنه نقل إلينا — أى أن نقوم بالتصفح recensio ؛ ومهمتنا الثانية أن نفحص هذا النقل وأن نكتشف ما إذا كان يمكن عد المنقول مطابقاً للأصل exminatio ؛ فإن تبين أنه لا يقدم لنا الأصل ، فيجب علينا أن نحاول استعادة الأصل بالتخمين divinatio أو على الأقل أن نزل الموضع السقيم .

وفي التقسيم المعتاد لنقد النص إلى تصفح recensio وإصلاح emendatio يغفل أمران : أولهما حينما يؤدي الفحص إلى هذه النتيجة وهي أن النص إما صحيح أو لا يمكن إصلاحه ، والثاني حينما لا يمكن تقرير النص الأصلي إلا بالاختيار selectio بين نقول مختلفة قيمتها في النسب متساوية .

(ب) التصفح recensio

٣ — والنقل tradition إما أن يستند إلى شاهد واحد (codex unicus = نسخة وحيدة) أو إلى عدة شواهد .

وفي الحالة الأولى يكون التصفح recensio عبارة عن وصف الشاهد الوحيد وقراءته بكل دقة ممكنة ؛ وفي الحالة الثانية يكون الأمر غالباً بالغ التعقيد .

٤ — وكل شاهد يعتمد على نسخة exemplar باقية أو مفقودة . فإن اعتمد على نسخة مفقودة ، فإن هذه النسخة المفقودة إما أنه يمكن إعادة بنائها أو لا يمكن . فإن أمكن ، فإن ذلك يتم إما بدون معونة الشاهد أو بمعونته فقط .

وسيتضح الآن أن الشاهد يكون عديم القيمة ( بوصفه شاهداً ) إذا اعتمد اعتماداً كلياً على نسخة باقية أو على نسخة يمكن إعادة بنائها بغير معونته . والشاهد الذى يتبين عن هذا الطريق أنه عديم القيمة ( راجع § ٨ ) ينبغي استبعاده  
eliminatio codicum descriptorum .

٥ — فإن بقيت شواهد عديدة بعد استبعاد تلك التى وجب استبعادها ( § ٤ ) فإنه يكون ثمّ صدع<sup>(١)</sup> فى النقل . وهذا لا يحدث إلا حينما تكون نسختان أو أكثر قد كتبت عن نسخة واحدة ؛ و « فروع » النقل الناشئة عن هذا تظهر فى الشواهد الباقية ، إما بصدوع أخرى ( صدوع وسطى ) أو بغير صدوع .

والنسخة التى نشأ عنها أول صدع نسميها النمط الأعلى . ونص هذا النمط الأعلى خال من كل الأخطاء الناجمة بعد الصدع ، وهو لهذا أقرب إلى الأصل من أى نص لأى شاهد من الشواهد الأخرى . فإن أفلحنا فى تعقيد هذا النص .

---

(١) أى تفرع إلى فروع مختلفة ، والجم : صدوع .

الأعلى ، فإن استعادة الأصل Constitutio تتقدم شوطاً طويلاً

وأهمية هذه النسخة التي نعتمها بالنمط الأعلى لا ينازع فيها أحد ، وليس لدينا اسم آخر لها . ولهذا السبب ينبغي أن نحتاط فلا نستخدم اللفظ : « نمط أعلى » للدلالة على الحلقات الرابطة بين الأصل وبين الشواهد الباقية ، مهما تكن أهميتها في بعض الأحيان . وهذا أمر بالغ الأهمية في العصر الحاضر .

٦ — وفيما سنقول فيما يلي يفترض (١) أن النسخ التي تمت منذ الصدع الأول في النقل كلا منها يمثل نسخة واحدة ، أعني أنه لا ناسخ مزج بين عدة نسخ contaminatio ، (٢) وأن كل ناسخ ينحرف عن النسخة التي ينقل عنها ، عن وعى أو عن غير وعى ، أعني أنه يقع في « أخطاء خاصة به » .

راجع عن نتائج مجموعة أخرى من الافتراضات البنود ٩ ، ١٠ ، ١١ .

٧ — وعلى أساس هذه الافتراضات يمكن بوجه عام (١) أن نبرهن ، دون منازعة ، على وجود علاقات متبادلة بين كل الشواهد الباقية ، وعلى عدد وموضع كل الصدوع الوسطى في النقل ؛ (ب) أن نستعيد بيتين — إذا تفرع الصدع الأول إلى ثلاثة فروع على الأقل — نص النمط الأعلى في كل المواضع (مع عدد قليل من الأحوال الاستثنائية يمكن تفسيرها كل على حدة) ؛ (ج) أن نستعيد نص النمط الأصلي — إذا كان الصدع الأول متفرعاً إلى فرعين — إلى الحد الذي عنده (مع استثناءات تفسر على حدة) لا يكون لدينا فيه في أي موضع أكثر من قراءتين مختلفتين نختار بينهما .

٨ — وهاك حالة نموذجية (أنظر الشكل) . إذا كان لدينا الشواهد من A إلى J (K لا) وكلها تختلف من حيث التاريخ والنوع (مخطوطات ، نسخ مطبوعة ، مختصرات ، مقتطفات ، جوامع ، تقليدات ، ترجمات الخ) . ولا شاهد منها يعطينا معلومات صريحة عن نسخته .

(١) فإذا كان الشاهد J يورد كل الأغلاط الواردة في شاهد باق هو

$F$  ، ويضيف من عنده غلطة واحدة على الأقل « خطأ خاص » ، فإنه يجب أن نفترض أن  $J$  منقول عن  $F$  .

ويمكن في بعض الأحيان أن نبرهن ، استناداً إلى موضع واحد ، أن شاهداً ما مأخوذ من شاهد آخر ، إذا كان الخطأ الخاص في النسخة المنقولة يرجع بوضوح إلى الحالة الخارجية للنص الباقي المنقول عنه ؛ مثال ذلك إذا حدث ضرر مادي للنص في النسخة أدى إلى ضياع حروف أو مجموعة حروف ، وتكون هذه الحروف غير موجودة في النسخة المنقولة دون أن يكون ثمت علة خارجية واضحة لهذا ؛ أو حينما نجد في النسخة المنقولة إضافات قال عنها صاحب النسخة المنقول منها إنه هو الذي أضافها ، دون أن يشير إلى أنه نقلها عن هذا الأخير ؛ أو حينما نجد في النسخة النثرية المنقول عنها سطرًا ساقطًا من شأنه أن يحطم الوحدة المنطقية ، الخ .

ولما كانت كل النسخ بالضرورة متأخرة عن النسخ المنقول عنها ، فإننا نستطيع في أحيان كثيرة أن نؤكد أي الشواهد ينبغي أن ينظر إليه على أنه النسخة المنقول عنها إذا قدرنا على تحديد تاريخ النسخ في كل حالة .

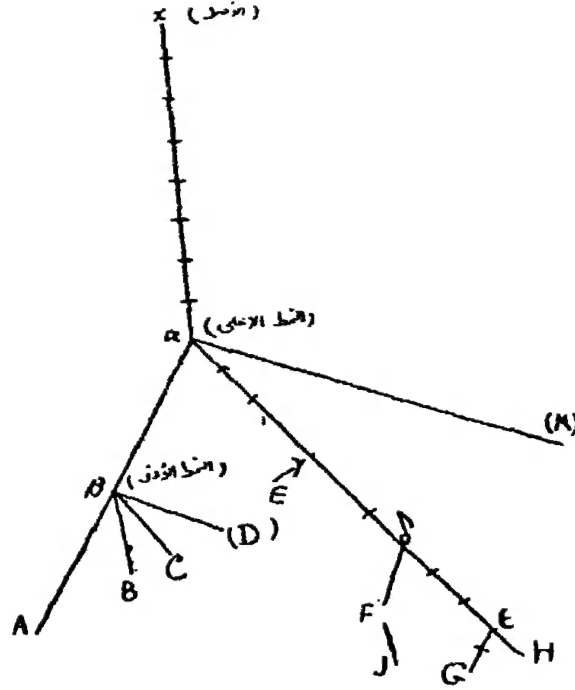
(ب) إذا ظهرت في شاهدين ،  $G$  و  $H$  أخطاء خاصة مشتركة بينهما دون سائر الشواهد ، وكان كلاهما يورد خطأ خاصاً واحداً على الأقل دون الآخر ، فإن كليهما لا بد منقول عن نسخة مشتركة ، الشواهد الأخرى غير منقولة عنها . ويمكن إعادة بناء نص النسخة المشتركة .

١ — حيثما تتفق  $G$  و  $H$

٢ — وحيثما  $G$  أو  $H$  تتفق مع شاهد آخر ( وعلى وجه العموم فإن الأخطاء الخاصة بـ  $G$  أو  $H$  لا يمكن أن تجعل إعادة بناء  $E$  أمراً مشكوكاً فيه ) .

وإنما يكون نص  $E$  مشكوكاً فيه حيثما لا تتفق  $G$  و  $H$  مع بعضهما

بعضاً ولا مع واحد من الشواهد الأخرى ، أو إذا حدث أنهما يرتكبان نفس الغلطة مستقلاً الواحد عن الآخر .



وبالطريقة عينها وبنفس الدرجة من اليقين يكون إعادة بناء نص  $\delta$  على أساس من بينة  $F$  و  $\epsilon$  ، ونص  $\gamma$  على أساس من بينة  $\delta, E$

( > ) وإذا كشف ثلاثة شواهد أو أكثر  $(D) ABC$  أخطاء خاصة مشتركة فيما بينها دون سائر الشواهد ، وبالإضافة إلى ذلك يكشف كل واحد من الثلاثة أو أكثر أخطاءً خاصة من عنده ، ولكن لا نجد اثنين من الثلاثة (أو أكثر) يكشفون عن أخطاء خاصة دون الثالث (أو الباقي) ، فإن  $(D) ABC$  لابد منقولة ، كل منها مستقلاً عن الآخر ، من مصدر مشترك هو  $\beta$  . ونص  $\beta$  يمكن إعادة بنائه .

١ — حيثما يتفق اثنان من الشواهد  $(D) ABC$

٢ — وحيثما يتفق أحد الشواهد مع  $\gamma$  .

ونص  $\beta$  يكون مشكوكا فيه فقط إذا اختلفت  $ABC (D)$  كلها بعضها مع بعض ومع  $\gamma$  . وهكذا نجد أن كل الأخطاء الخاصة في  $ABC (D)$   $E\delta$  (وطبقاً تلك الموجودة في  $FGH$  أيضاً) هي على وجه العموم عديمة القيمة بالنسبة إلى إعادة بناء  $\beta$  و  $\gamma$  ، وينبغي استبعادها *eliminatio lectionum singularium* .

(د) ومن الواضح أنه لو حدثت صدوع أخرى في النقل بعد  $\beta$  و  $\gamma$  ، فإن العلاقات المتبادلة القائمة بين الشواهد ، وكذلك نص  $\beta$  و  $\gamma$  يمكن أن يعاد بناؤهما بنفس الدرجة من اليقين .

(هـ) أما إعادة بناء  $\alpha$  فمسألة أخرى . فإن كان نقله ذا فرعين فحسب ،  $\beta$  و  $\gamma$  ، وكان  $\beta$  و  $\gamma$  متفقين ، فإنه سيكون لدينا نص  $\alpha$  . وإن لم يتفقا فإن إحدى القراءتين هي نص  $\alpha$  ؛ ولدينا هنا اختلافات في القراءة ، ليس من الممكن أن نقرر أيها نختار اعتماداً على المسلك الذي سلكناه حتى الآن . والنسخ الحاملة لاختلافات ، ويعاد بناؤها تسمى *النمط الرنبا* .

(و) ثم إن  $\alpha$  يمكن إعادة بنائه بنفس الدرجة من اليقين إذا بقي شاهد واحد من كل من الفرعين  $\beta$  و  $\gamma$  ، وليكن  $A$  و  $J$  ؛ وحينئذ يكون  $A$  و  $J$  نسختين حاملتين لاختلافات . بيد أن الموقف يمكن أن يزداد سوءاً إلى حد بالغ إذا وقع ضرر أكثر — خلال المرحلة الأخيرة من النقل — على قرة كانت فاسدة فعلاً في  $\beta$  و  $\gamma$  ، أو إذا حدث في  $J$  فساد فيما بعد في قرة فاسدة في  $\beta$  لكتها لا تزال سليمة في  $\gamma$  .

(ز) ونفس الأمر يصدق إذا لم يبين لدينا غير  $A$  و  $E$  و  $J$  مثلاً . ففي هذه الحالة ، فحيث يتفق  $EJ$  ضد  $A$  فإن  $A$  و  $\gamma$   $(EJ =)$  تكون النسختين الحاملتين للاختلافات . وإذا اتفقت  $AJ$  معاً ضد  $E$

أو اتفقت AE ضد J ، فإن القراءات المنعزلة لا قيمة لها (راجع ما قلناه من قبل) . وقط حين تكون A و J و E كلها فيها قراءات مختلفة فإنه يستحيل إعادة بناء  $\gamma$  أو  $\alpha$  بالوسائل التي ذكرناها حتى الآن . وينبني حينئذ أن نحاول الوصول إلى قراءة  $\gamma$  من « الاختلافات الفرعية » التي في E و J (راجع ما سنقول فيما بعد) ، بحيث تكون رواية مختلفة ذات قيمة في النسب مثل A .

(ح) ومن ناحية أخرى إذا لم يبق مثلاً غير AB أو EG أو GH فإنه سيكون من الممكن فقط إعادة بناء النسخ المنقول عنها  $\beta$  أو  $\gamma$  أو  $\varepsilon$  ، وفي هذه الحالة نجد أن كل واحد من الشاهدين الباقيين سيصبح نسخة حاملة اختلافات بالنسبة إلى النسخة التي نقل عنها .

(ط) وحتى الآن لم نجد دليلاً لتوكيد كم عدد الخطوات في النقل تقع بين النقاط المختلفة التي حدثت عندها الصدوع ، وكما عددها بين النقاط الأخيرة للصدع وبين الشواهد الباقية . ولو استطعنا أن نجد مثل هذا الدليل ، فلن يكون لذلك أثر ظاهر في إعادة بناء الأصل ( لكن نراجع (و) فيما سبق ) .

٩ — وإذا تفرعت  $\alpha$  ليس فقط إلى  $\beta$  و  $\gamma$  بل وأيضاً إلى K أو إلى فروع أخرى ، فإن نص  $\alpha$  مضمون باتفاق فرعين من هذه الفروع . وقط حين تختلف الأنواع الثلاثة كلها ( أو أكثر ) ، أو إذا كان الاتفاق بين فرعين راجعاً إلى كون كليهما وقع في نفس الخطأ ، كلاهما مستقلاً عن الآخر ، في هاتين الحالتين فقط يكون نص  $\alpha$  مشكوكاً فيه .

وهذا ينطبق أيضاً على إعادة بناء  $\beta$  ، إذا لم يبق لدينا  $\gamma$  ولا K .

١٠ — وإذا لم ينطبق الفرض الأول المذكور من قبل في § ٦ ، أى إذا « لوث » النسخ المفردون نسخاً عديدة ، فإن عملية الاستبعاد eliminatio داخل نطاق هذه « التلوينات » تصعبد بعقبات كثر ، إن لم تصبح مستحيلة .

وينكشف التلوّث حيثما يتحقق الشاهد الملوّث في إيراد الأخطاء الخاصة بالنسخة المنقول عنها (لأنه صححها عن طريق مصدر آخر) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يكشف عن أخطاء خاصة بنسخ منقول عنها لم يعتمد عليها أساساً . فمثلاً إذا فرضنا أن لدينا ثلاثة شواهد  $\beta$  و  $\gamma$  و  $K$  . فإن تقاسم  $\beta$  و  $\gamma$  أحياناً غلطاً ضد  $K$  ، وأحياناً أخرى تقوسم الغلط بين  $K$  و  $\beta$  ضد  $\gamma$  ، وأحياناً ثالثة بين  $K$  و  $\gamma$  ضد  $\beta$  فإن  $\beta$  و  $\gamma$  و  $K$  لوّث بعضها بعضاً ، وتصبح كل قراءاتها المنفردة ، وهي في الأحوال العادية عديمة القيمة ( راجع ما قلناه من قبل ) ، « اختلافات تخمينية » لإعادة بناء  $\alpha$  .

وليس من الضروري أن يكون التلوّث قد حدث بواسطة ناسخ أمامه نسختان عنهما ينقل ، فمرة ينقل نص الواحدة ، ومرة ثانية ينقل نص الأخرى ، فهذا مسلك منك تماماً . ولهذا السبب هو مسلك من غير المحتمل أن يكون قد سلكه . بل المحتمل أكثر أن يكون قد سلك على النحو التالي : في مخطوط ، وليكن  $F$  ، القراءات المخالفة الواردة في المخطوط الآخر ، الذي ليس النسخة المنقول عنها — ولتكن  $A$  — مذكورة في الهامش أو بين السطور ؛ و  $J$  في هذه الحالة يتبع مرة قراءة  $F$  ، ومرة أخرى قراءة الهامش أو ما بين السطور . فإذا قد  $A$  و  $F$  فإننا لا نستطيع أن نحصل على صورة واضحة عن أسلاف  $J$  ، مادامت  $J$  ستورد بعض ( لا كل ) الأخطاء الخاصة بـ  $\beta$  وكذلك بعض ( لا كل ) الأخطاء الخاصة بـ  $\delta$  .

ويمكن التحصن ضد التلوّث إلى درجة ما إذا نقل الكتاب في فروع جزئية من النقل تحت عنوان مفاير ، بحيث تنعزل فروع الشكل الأوّل عن الفروع الفردية للشكل الثانوى . وفضلاً عن ذلك فإن الأسقام الواضحة ، خصوصاً المناقص lacunae ، يمكن أن تنتقل بسهولة في خط مباشر ، لكن من النادر أن تنتقل بالتلوّث ؛ حتى إنه حيث ترد أخطاء خاصة من هذا النوع فإنه يكون من الممكن غالباً تقرير العلاقة الأصلية بين الشواهد على نحو محتمل .

١١ — وإذا لم ينطبق الفرض الثانى المذكور فى § ٦ ، أعنى أنه إذا لم يتعرف الناسخ عن النسخة المنقول عنها ، فإنه من المستحيل غالباً تقرير العلاقة بين الشاهد والنسخة التى نقل عنها وسائر ما تفرع عنها . فمثلاً إذا لم ترتكب F خطأ خاصاً فى عملية النسخ من δ ، فإننا لا نستطيع أن نعرف ما إذا كانت J تستند مباشرة إلى δ أو ترجع إلى δ من خلال F . وإذا لم يبق غير F و J ، فإن J تصبح نسخة حاملة للاختلافات تخمينية ، بينما لو كنا نستطيع أن ننفذ إلى الوضع الحقيقى فإنه ينبغى علينا أن نستبعدهما تماماً ؛ وهكذا فإن كل قراءتها الخاصة ينبغى أن تفحص ( راجع فصل ح بعد ) حتى لو تبين أنها كلها أخطاء خاصة . وهذا يرينا أهمية أن نجد حججاً إيجابية على استناد شاهد إلى شاهد آخر باق لدينا ( § ١٨ ) .

وهناك شواهد أخرى غير نموذجية : إذا صحح الناسخ غلطة فى النسخة التى ينقل عنها تصحيحاً صواباً بالتخمين دون أن يقرر ذلك صراحة ، فقد ينطبع فى الذهن أنه يعتمد على نسخة أخرى أو أنه لوث نصه بهذه النسخة الأخرى . ولهذا فإن القراءات الصحيحة التى كان يمكن الوصول إليها بالتخمين ينبغى ألا تمكن من إنقاذ شاهد من الاستبعاد إذا تقرر الاستبعاد لأسباب أخرى . ومهمة تقرير أى القراءات يمكن الشاهد أو لا يمكنه أن يصل إليها بالتخمين ، تنسب إلى باب فحص الاختلافات التخمينية ( § ١٩ عند نهايته ) .

١٢ — والعلاقات المتبادلة القائمة بين مخطوطات الكتاب الكلاسيك لم تبحث معظمها حتى الآن بحثاً قاطعاً ، بغض النظر عن الأحوال العديدة التى يجعل التلوث من المستحيل فيها أن تؤمل فى حل قاطع .

### (ح) الفحص

١٣ — عملية التصفح تغضى إذن كقاعدة إما (١) إلى نسخة وحيدة باقية أو (٢) إلى نمط أعلى يمكن إعادة بنائه بيقين ، أو (٣) إلى حاملتى اختلافات كليهما باقية أو يمكن إعادة بنائها ؛ وعوامل الاختلافات هذه لا تضمن نص

النمط الأعلى إلا إذا اتفقت فيما بينها (لا إذا اختلفت ، طبعاً) . فلنغض النظر مؤقتاً عن الحالة الأخيرة ( وراجع فيما يتصل بها § ١٩ ) ، وعلينا أن نمتحن النقل المطرد للأحوال التي فيها تتفق ، ابتغاء أن نكتشف هل يمثل الأصل .  
١٤ - ونتيجة لهذا الفحص نكتشف أن النقل إما (١) أنه خير نقل يمكن تصويره ، أو (٢) أنه جيد جودة سائر النقول الممكن تصويرها ، أو (٣) أنه أسوأ من نقل آخر يمكن تصويره ، لكنه على كل حال محتمل ، أو (٤) غير محتمل .

وفي الحالة الأولى من بين هذه الحالات الأربع ينبغي أن ننظر إلى النقل على أنه أصلي ؛ وفي الحالة الأخيرة على أنه فاسد ؛ وفي الحالتين الثانية والثالثة يمكن ، أو يجب ، أن تتردد .

وليس هنا بالطبع معيار مطلق للحسن والسوء نستهدى به هنا ؛ ففي الحكم على الأمور المتعلقة بالشكل ينبغي أن يبنى الأمر على أسلوب الكتاب ، وفيما يتعلق بالمضمون يبنى الأمر على معرفة المؤلف المفترضة أو وجهة نظره . وفيما يتصل بالموضوع ينبغي على الفيلولوجي أن يستعين في أحيان كثيرة بفروع أخرى من المعرفة (فنية ، وغيرها) ؛ وفيما يتصل بالأسلوب يكون هو وحده المسؤول ، ويجب أن يكون سعيه الأكبر طوال حياته أن يكمل شعوره بالأسلوب ، حتى لو تبين له أن عمر الإنسان ليس من الطول بحيث يكفي لتمكينه من السيطرة التامة والنضوج الكامل في هذا الميدان . ( راجع فيلاموفتس : « تاريخ الفيلولوجيا » ، فصل في كتاب جيركه ونوردن<sup>(١)</sup> : « اندخل إلى علوم الأوائل » القسم الأول [ الطبعة الثالثة ] ، الجزء الأول ، ص ٤٩ ) .

وإذا تبين أن النمط الأعلى من كتاب كامل قد خلا تماماً من كل تحريف فإنه يمكن أن نعدده الأصل ، أعني أن الصدع في النقل ربما حدث مع الأصل .

---

(١) Wilamowitz : "Geschichte der Philologie", in Gercke-Nor den : *Einleitung in die Altertumswissenschaft*, 1 (3 Aufl.). I. 49.

ولا أعرف كتاباً كلاسيكياً كبيراً في هذا الوضع ، أما الكتب الصغيرة فلا شأن لها به .

١٥ — إذا تبين أن النقل محرف ، فيجب أن نحاول علاجه بالتخمين *divinatio* . وهذه المحاولة تؤدي إما إلى إصلاح بين بنفسه ، أو إلى تخمينات عديدة متفاوتة في الصدق ، أو إلى أنه لا سبيل إلى علاجه بالتخمين — مُعضلة . والتخمين النموذجي هو استبعاد الخلل . غير أن بعض الخلل اعترف به أو قصد إليه المؤلف ، بينما البعض الآخر يرجع إلى التحريف . وعلى هذا فإننا ونحن نقوم بالتخمين نفترض أننا نعرف بأن المؤلف لا يمكن أن يكون قد اعترف أو قصد إلى الخلل . والأمر سيكون على هذا النحو حينما نلتقي بخلل فاحش جداً أو بضروب من الخلل صغيرة وعديدة . لكن ماذا نعمل حين يكون الانحراف عن الوضع السليم صغيراً نسبياً ؟ في مثل هذه الأحوال مجال للشك ؛ لكن يمكن إزالة الشك في كثير منها بالتخمين نفسه للسبب التالي : فالقاعدة هي أن الكاتب لا ينشد الخلل لذاته ؛ وإنما الخلل نتيجة لرغبته في أن يقول شيئاً خارجاً عن المؤلف وجد الطريقة المعتادة في التعبير عنه قاصرة . فإذا استطعنا أن نبين أنه كان في وسعه ، دون توضيح بشيء ، أن يعبر بطريقة معتادة عما يعبر عنه النقل بطريقة مختلفة ، فمن المحتمل حينئذ أن يكون الخلل منشؤه تحريف . وهنا على الأقل ينشأ السؤال : لماذا نبذ المؤلف ما هو مألوف ؟ وطالما لم يجب عن هذا السؤال بجواب شاف فإن النص يظل موضوعاً للتشكك . ومن ناحية أخرى نشاهد أن القيمة الكبرى لكثير من التخمينات « النافلة » هي في هذه الحقيقة وهي أن هذه التخمينات نفسها هي التي تبين لماذا تجنب الكاتب التعبير المعتاد ؛ وعلى المرء أن يعاود النظر في هذه التخمينات طوال عملية « الفحص » *examinatio* إن لم تكن قد قننا بذلك في شطر كبير منها من قبل . وسواء اعتقد مؤلف هذا التخمين « أن الكاتب لا بد قد كتب هذا » أو « لقد كان عليه أن يكتب هذا » — فإن هذا أمر قليل الأهمية نسبياً ؛ إن التخمين ينشط

البحث وفي أحيان كثيرة يجعله يتقدم ، بأقصر طريق ممكن .

وينبغي أن نميز تمييزاً حاداً بين الخلل والغرابة . فها هو وحيد ينبغي ألا يعد لهذا السبب محلاً للتشكك والظنة .

والنص يكون غير قابل للإصلاح ، أو لا يمكن إصلاحه إلا بمعونة مصادفة سعيدة ( وهذان الأمران يكادان يكونان شيئاً واحداً من الناحية المنهجية ) ، ليس فقط حينما تعاني قراءة ليست شاذة تحريفاً شديداً ، ولكن غالباً حينما يعاني خلل مقصود أو شيء غير مألوف أو غير محتمل — ضرراً صغيراً فحسب . ولكن لما كانت الشواذ ، والتعبيرات الوحيدة ، الخ بطبيعتها قابلة للتحريف ، ولما كنا لا نكاد نستطيع استبعاد إمكان أن يكون شيء من هذا النوع قائماً عند قاع المشكلة ، فإنه سيُشاهد أن استحالة عمل تخمين بين نفسه ينبغي ألا تجعلنا نقرر عدم افتراض وقوع تحريف .

١٦ — وحينما يمكن اقتراح عدة تخمينات فينبغي أن نختار أولاً أحسنها أسلوباً ومادة ، وثانياً أقربها إلى تفسير من أين نشأ التحريف . ولتخمين من أين نشأ التحريف ينبغي أن ندخل في اعتبارنا :

( أ ) أى الأخطاء أكثر احتمالاً في الوقوع من الناحية النفسية ( مثلاً الميل إلى الاستبدال بتعبير غير مألوف تعبيراً مألوفاً ، وهو ما يسمى بـ « الاتفاء » <sup>(١)</sup> ؛ وهذا هو السبب في أن من الصواب أن يفضل المرء — كقاعدة عامة — « القراءة الأصعب » lectio difficilior .

( ب ) أى صنف من التحريف يمكن بيان أنه موجود غالباً في النقل الذى نبحت فيه .

---

(١) [ أطفه الشيء : جعله تافها ] .

( ح ) أى أنواع التحريف أكثر احتمالاً فى الوقوع ، فى الفترة التى مضت بين الأصل وبين النمط الأعلى ، لأسباب أخرى ( تاريخ نقل مؤلفات الكاتب ، تاريخ انتقال النصوص عامة ، تاريخ اللغة ، الخط ، الإملاء ، حالة الدراسات الكلاسيكية ، فنية النشر ، الأحوال الثقافية ؛ الخ ) .

ومهمة البرهنة على وجود الأغلاط المفترضة بالتخمين ( أو بالانتخاب ، راجع § ١٩ ) تلعب دوراً خطيراً ، ولكنه دائماً ثانوى ، فى نقد النص . والفرصة لمثل هذا البرهان لا تنهياً إلا حينما يكون لدينا عدة اقتراحات ( أو اختلافات ) قيمتها متساوية تقريباً فى الأسلوب والمضمون ، وأمامنا أن نختار بينها ، أو حينما يكون الأمر أمر اختيار بين اقتراح ومعضلة . والعمل الأساسى ، وهو تحديد ما هو محتمل أو مطلوب ضرورةً من ناحية الأسلوب أو المضمون ، لن يتقدم مادياً بإدراك ما هى الأغلاط المحتملة أكثر أو أقل . وفضلاً عن ذلك فإن قراءة ما ليست بالضرورة خطأ إذا لم يكن ثم تفسير واضح للخطأ فى النقل الذى تفترضه هذه القراءة . إن فى وسعنا أن نعرف ما هى أكثر أنواع التحريف شيوعاً ، لكننا لا نستطيع أن نكون على ثقة بأن تحريفاً معيناً ينسب إلى أى نوع منها بعينه ؛ وإن للتحريفات سبيلاً إلى أن تزداد تحريفاً بالنقل المستمر . وفى وسعنا أحياناً أن نكون متأكدين من أن قراءة صحيحة فى النص هى صحيحة ، حتى لو انبنت على التخمين ؛ لكن يصعب علينا أن نكون متأكدين من أن تحريفاً ما هو من النوع الذى لم يكن من الممكن أن يحدث . وعلى كل حال فإن التجربة تعلمنا أن أنماطاً مختلفة من الخطأ تحدث بتكرار متفاوت ، وتبعاً لذلك لها درجات متفاوتة من الاحتمال فى الأحوال المشكوك فيها . ومع ذلك فليس لدينا معيار للحكم على ما هى الأغلاط التى ينبغى أن ينظر إليها على أنها محتملة فى الأحوال الجزئية . ومجاميع الأغلاط الشائعة التى ألفت حتى الآن لا تعطى أكثر من أمثلة لأنماط معينة من الأغلاط لم ينكرها أحد ؛

ولكنها لا تعطي صورة عن التكرار المتفاوت للأغلاط ؛ وأسوأ من هذا لا تبين أى أنماط الغلط لا تحدث .

ر للوصول إلى أرض راسخة في هذا الميدان ينبغي إعداد ثبوت بكل الأغلاط الخاصة (راجع § ٦) مرتب على أصناف تبعاً لمصور التاريخ المختلفة وأنماط الآداب والخطوط المستخدمة في المناطق المختلفة ، مع استخدام الشواهد المستمدة من النسخ الباقية المنقول عنها ( وتبعاً لذلك فإن قراءتها الخاصة لا توجد عادة في النشرات النقدية ) . وعلى المرء حينئذ أن يتقدم إلى الأغلاط الخاصة بالشواهد التي يمكن إعادة بناء النسخ التي عنها نقلت هذه الشواهد ، إعادة بنائها يقيناً بواسطة التصفح recensio ؛ وعند الضرورة القصوى فقط ينبغي إبراز تلك الشواهد التي لا يمكن إعادة بناء النسخ المنقولة هي عنها بواسطة الانتخاب selectio أو التخمين divinatio .

وهذا الضرب من البحث مطلوب خصوصاً في حالات « الجشو » interpolatio ، أى في صنف التغييرات (ومعظمها إضافات) التي ليست ناشئة بالعرض ، بل هي محاولة لاسترداد الأصل أو لتصوير المادة المصنوعة على أنها أصل ، بتدخل واعٍ ، ولكن غير مصرح به علناً ، في النقل . والتغييرات التي من هذا النوع في غاية الخطورة ، اذ يصعب جداً في أحيان كثيرة إثبات أن نصاً ينبغي عاينها قد حُرِّف ( بينما أغلاط النساخ تحدث في العادة كلاماً لا معنى له ) ؛ وفي النصوص التي يتبين أن فيها حشواً من هذا النوع يكون الكثير منها موضوع اتهام لسبب بسيط وهو أنه يبدو نافلة لا حاجة إليه . ومن السهل جداً أن يهدف المرء كل ما يمكن الاستغناء عنه بسهولة ! لكن مما لا شك فيه أن في كل أصل نوافل ( أو على الأقل أشياء لا يمكن أن يبرهن على أنها لاغنى عنها ) . وهكذا تنشأ مشاكلك شائكة جداً . وتاريخ الجشو interpolatio يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ تزيف كتب بأكملها ، وهو تاريخ جدير بأن يكتب .

وإذا كان النمط الأعلى (أو المخطوط الوحيد) في بعض مواضعه انمط إلى مرتبة حامل الأغلاط أو حتى إلى مرتبة مخطوط مستنسخ<sup>(١)</sup> codex ، descriptus ، فإن أغلاطاً من نوع تلك التي يمكن الكشف عنها في تلك المواضع يمكن أيضاً اقتراض وجودها في المواضع الأخرى التي ليس لدينا ضابط عنها. وفي هذا تقوم القيمة العظمى للمقاييسات حينما تكون مأخوذة عن فرع أقدم في النقل .

ومن جهة أخرى ، يمكن المرء أن يجمع ويصنف كل الأغلاط الخاصة بمخطوط مستنسخ Codex descriptus من أجل أن يعرف أى الأغلاط الخاصة بمحتمل أن تكون قد حدثت في الأحوال التي يصبح فيها حامل اختلافات أو المخطوط الوحيد . ومن المؤكد أن هذا سيكشف فقط عن آخر طبقات الأغلاط .

١٧ — وتبعاً لهذا فقد يكون من المهم أحياناً أن نحدد تاريخ النمط الأعلى للمعاد البناء ، وأن نفق أنفسنا من مؤونة النظر في إمكان وقوع تحريفات من النوع الذي يحتمل أن يكون قد وقع في تاريخ متأخر عن تاريخ النمط الأعلى . والنمط الأعلى لا بد أن يكون أسبق في الزمان من تاريخ أول اختلاف قراءة يمكن تأريخه (وليس فقط أسبق من تاريخ أول حامل أغلاط يمكن تأريخه) ومتأخراً عن تاريخ آخر تحريف يمكن تأريخه .

١٨ — أية درجة من اليقين نرجى بلوغها في الفحص ، خصوصاً في التخمين ؟ إن التخمين يمكن أن يتأيد أو على الأقل يقوى إما باتفاق كل الأشخاص الذين هم أهل للحكم (والحق أن هذه الفكرة ليست سهلة التحديد) ، أو بحجج جديدة لم ينتبه إليها صاحب التخمين ، أو باكتشاف متأخر لشاهد يمثل فرعاً من النقل انفصل في عهد مبكر أسبق من تاريخ النمط الأعلى ( اللهم إلا إذا كانت قراءة هذا الفرع هي الأخرى تخمينية ) . ويمكن تنفيذ التخمين

(١) [ أى منسوخ حديثاً من نسخة موجودة ] .

لها بيان أن النقل سليم أو بواسطة قراءة أفضل مستمدة إما من التخمين أو من اكتشاف شاهد جديد يرجع إلى نقل أقدم . والعقود القليلة الماضية شاهدت أيضاً زائراً من هذه التأييدات والتفنيدات ، ومع ذلك فليس لدينا عرض يبين كيف يمكن الاستفادة منها من أجل تحسين مناهجنا . وإن عرضاً كهذا ليعد مفيداً إلى أقصى درجة . والمعرفة الجديدة قد أيدت مهارة بعض المحققين تأييداً رائعاً ؛ لكن انبهات علينا المفاجآت كلما اكتشفت وثائق بردي ، وأكثرت من هذا الاختلافات الأساسية في النشرات النموذجية التي ظل فيها النقل دون تغيير — كل هذا لا يدل على أن الفحص *examinatio* قد بلغ بالنصوص عامة درجة عالية جداً من اليقين . ففي أحيان كثيرة جداً ، وحتى في أوسع النصوص الكلاسيكية انتشاراً ، نجد أن أمهر النقاد يفتلون عن تحريفات ، أو يثيرون الشك في نقول صحيحة دون وجه حق ، أو ينظرون إلى الاقتراح الخاطيء على أنه استعادة يقينية للأصل ، أو يرفضون إصلاحاً صحيحاً . والمسألة هي ما إذا كانت هذه الأخطاء راجعة فقط إلى عدم كفاية التركيز على الأحوال الجزئية ( وهو أمر يمكن اغتفاره نظراً إلى المقدار الهائل من المواد ) ، أو نحن هنا بإزاء أخطاء في المنهج . والانطباع العام عندي هو أن كثيراً جداً من الاقتراحات قد قبلت وهي من النوع الذي يحدث تشويها للنص عنيماً ( أعني لا سبيل إلى علاجه ) . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد كان العلماء شديدي الاستعداد لإغفال تحريفات في النقل أو النص المتواتر لا شيء إلا لأنه لم يتيسر بعد وجود حل مقنع . وكلا هذين الخطأين ناشيء عن خوف بغيض من الإقراء بأن الإنسان لم يصل بعد إلى حل مقنع تماماً ؛ ذلك لأن تقديم شيء مشكوك فيه على أنه مؤكد يقيني معناه البقاء بعيداً عن الهدف أكثر مما لو كان المرء قد اعترف بشكوكه . ومن المؤكد أن المسلك الأول يحتاج إلى عدد وجيز من الكلمات ، لكن هذا إيجاز مضلل ؛ إنه يغري الآخرين بتوكيد المقابل بنفس القدر من الإيجاز . وهكذا فإن بين هذين الموقفين المتعارضين لا يوجد

غير موقف ثالث واحد مطابق للواقع ، ألا وهو الشك . ولا ريب في أن هذا يصدق على كل ميادين البحث ، والبحث الذي يدقق أكثر مما يجب في مختلف الاحتمالات يمكن في النهاية أن يخلق بذرة التقدم . لكن النصوص ، بوصفها الأساس في كل بحث فيلولوجي ، ينبغي أن تعالج على نحو من شأنه أن يحقق وجوداً أكبر قدر ممكن من الوضوح فيما يتصل بدرجةها من اليقين .

ويمكننا أن نشير عرضاً إلى ضلال طارىء أصاب مدرسة من العلماء كانت تعارض من حيث المبدأ كل نقد تخميني . غير أن إغفال تحريف أخطر جداً من مهاجمة نص سايم دون مبرر . لأنه لما كان كل اقتراح يثير تنقيداً فهذا على كل حال يزيد من فهمنا للموضع ، ولن يحظى بالقبول إلا أفضل المقترحات ؛ ومن ناحية أخرى نجد أن التحريف الذي لم ينتبه إليه يضر بانطباعتنا الكاملة عن الأسلوب . وكل من لا يفاح في الإقرار باقتراح صائب يجعل نفسه عرضة لانتهاام بالجهود ، إن لم يكن بالحسد والنفاسة . وكل من يخشى تقديم نص غير مؤكد خير له أن يقتصر على العمل في المخطوطات التي بخط مؤلفيها .

١٩ — وإذا انصدع النقل إلى فرعين ، فإن عملية التصفح *reconsio* ( راجع ما قلناه من قبل في § ١٣ ) غالباً ما تؤدي إلى قراءتين مختلفتين . فعلينا في الفحص *examinatio* إذن أن نقرر ما إذا كان أحدهما أو ولا واحد منهما هو الأصل .

مثل نموذجي: إحدى القراءتين يمكن أن تفهم على أنها غلط ، ومعنى هذا أن القراءة الأخرى لا بد أن تكون هي قراءة النمط الأعلى . وهذه القراءة الخاصة بالنمط الأعلى ، والتي وصلنا إليها بالانتخاب *selectio* ، تصبح إذن أساساً لفحص جديد .

ولتقرير أي نمط من الأغلاط يحتمل جداً أن يوجد في حامل أغلاط نسير وفقاً للخطة التي وضعناها في § ١٦ ، مستبدلين بالعبارة : « في الفترة التي مضت

بين الأصل وبين النمط الأعلى — العبارة : « الفترة التي مضت بين النمط الأعلى وبين حامل الاختلافات » .

أمثلة غير نموذجية : ( ١ ) كلتا القراءتين يمكن أن تفهم على أنها غلط ناشئ عن نفس القراءة الواردة في النمط الأعلى . وهذه القراءة الواردة في النمط الأعلى ، والتي كشف عنها التحمين (divinatio (combinatio تصبح حينئذ الأساس لفتح جديد .

وهذه الحالة ليست نموذجية ، لأنها لا تحدث إلا إذا كان موضع بقى سليماً حتى زمن النمط الأعلى ( وإلا فإن قراءة النمط الأعلى لا يمكن العثور عليها بالتحمين ) قد أصابه التعريف على أنحاء مختلفة في كلا الفرعين .

(ب) لا يمكن العثور على قراءة تفسر الروايتين المختلفتين : في هذه الحالة تظل إعادة بناء الأصل مشكوكاً فيها ، حتى لو كانت قراءة الأصل التي وصلنا إليها « بالاختيار » أو « التحمين » قراءة مرضية تماماً في الأسلوب وفي المضمون وتفسر كيف نشأت إحدى الروايتين المختلفتين ، ما دامت الرواية التي يظل أصلها غامضاً ترجع إلى قراءة أفضل للأصل لم تكتشف بعد بالتحمين . وينبغي أيضاً أن ننظر في إمكان أنه كان ثمت روايتان مختلفتان للأصل ؛ ومن البين أن الروايتين ستكونان في هذه الحالة قد تولدتا الواحدة بالأخرى في النمط الأعلى .

( ج ) إلى جانب رواية مختلفة توجد روايتان مختلفتان فرعيتان ( راجع § ٨ ز ) : في هذه الحالة لدينا في المقام الأول لا ثلاث قراءات نختار بينها ، بل اثنتان — إحداهما قراءة حامل الاختلافات الباقي ؛ والثانية قراءة حامل الاختلافات الثانی الذي يمكن إعادة بنائه عن طريق الروايتين المختلفتين الفرعيتين . والقراءة الأصلية التي يمكن العثور عليها بالاختيار أو التحمين ، ينبغي في هذه الحالة أن تكون بحيث نجعل وجود القراءات الثلاث التي تشهد عليها شواهد

موجودة — أمراً مفهوماً من حيث العلاقات في النسب التي قررناها أثناء عملية التصفح *recensio* .

ومهما اختلف حاملا الاختلافات من حيث القيمة ، فإن الاختيار *selectio* ينبغي أن يتم في كل حالة على حدة ؛ وينبغي ألا نرفض رواية مخالفة دون تمحيص وامتحان . وعلى كل حال ، فباعترافنا بشاهد على أنه حامل اختلاف فافتراض أنه لا يشارك على الأقل في غلط واحد من أغلاط حامل الاختلاف ؛ لكن إذا احتفظ بالأصل في موضع ، فافتنا ملزمون بأن نحسب حساباً لنفس الإمكان في كل القراءات المتباينة به .

والروايات المخالفة التخمينية التي تظهر حيث العلاقات بين الفروع المختلفة لنقل لم توضح ( ١٠ ، ١١ ) واختلافات القراءة في نقل تفرع إلى ثلاثة فروع أو أكثر في الأحوال التي تختلف فيها كل الشواهد ( ٩ ) ينبغي أن نمتحن بنفس الطريقة .

٢٠ — وهذه الطرق لامتحان الروايات المختلفة قد أقرت الآن بوجه عام من حيث المبدأ ، وإن كان ذلك لم يتم إلا حديثاً جداً . أما قبل ذلك فقد كان المبدأ للتبع هو اتباع النص الشائع *textus receptus* دون اهتمام بقيمة الشواهد ؛ أو اتباع الفحص الذي تشترك فيه أغلبية الشواهد ، بالرغم من أن هذه الواقعة وهي أن ١٠٠ مخطوط منقولة عن مخطوط واحد أقل قيمة من هذا المخطوط الواحد نفسه ، ولا قيمة لها أكثر من قيمة مخطوط واحد لا يرجع إلى هذا المخطوط الواحد ؛ أو اتباع الشاهد الأقدم والأكل والأحسن ، وكأنه ليس كل ناسخ عرضة للخطأ . لقد كان ذلك كله اعتباطياً ، ولم تكن هناك أية محاولة لتبرير منهجي . وغالطة معاملة المخطوط الأحسن *Codex optimus* على أنه بمثابة المخطوط الوحيد *Codex unicus* غلطة لم يبرأ منها حتى اليوم ، لكنها تصحح مراراً بهذه الواقعة وهي أنه يتبين في التحليل الأخير أن المخطوط الأحسن *Codex optimus* هو المخطوط الوحيد *Codex unicus* .

٢١ — والشكل الذى يعرض العلاقات المتبادلة بين الشواهد يسمى باسم جدول النسب *stemma* ، وهو اسم مشتق من علم الأنساب : فالشواهد ترتبط بالأصل على نحو شبيه بارتباط ذرية الإنسان بالجد الأعلى . ويمكن المرء أن يبين انتقال الأغلاط على هذا النحو نفسه بالنظر إلى الأمهات على أنها مصادر الغلط . لكن النقطة الرئيسية ، وهى الهدف من إعادة بناء الأصل ، لا تتضح بهذه المقارنة . ولكن تكوين الفروع على شجرة مطعمة بفسائل تطعيم من أنواع مختلفة فى نقط مختلفة — يعطى صورة عن مهمة التصفح *recensio* وطبيعة النمط الأعلى . ولعل التشبيه التالى أدق :

يجرى نهر من ينبوع تحت قفة جبل عال . ويتشعب فى داخل الجبل . وتتفرع فروعه أكثر فأكثر ، وبعض هذه الفروع تظهر بعد ذلك على السطح على جانب الجبل على هيئة عيون ؛ وماء هذه العيون يصرف فوراً ؛ وربما يأتى إلى السطح فى مواضع عديدة منحدرأ على جانب الجبل وأخيراً يتوقف ظاهراً على الأرض ، والماء من منبعه يجرى بألوان تتغير أبداً ولكنها صافية جميلة : وفى مجراه تحت الأرض يجرى ويمر بعدة مواضع فيها تتحلل مواد ملونة فى الماء ، ونفس الأمر يحدث فى كل مرة يتشعب فيها الجرى وفى كل مرة يصل إلى السطح على هيئة عين . وكل جريان يغير لون جزء معين من التيار ، وهذا الجزء يحتفظ باللون باستمرار ؛ وقليل جداً من التغيرات فى اللون تستبعد بعمليات طبيعية . والتميز بين الماء المصبوغ وبين الأصل يظل واضحاً للعين ، لكن أحياناً بمعنى أن العين تترك فى الحال اللون على أنه قد زينه الجريان ؛ وأحياناً أخرى بمعنى أن الفارق بين ألوان العيون المختلفة يمكن تمييزه . ومن ناحية أخرى نجد أن العناصر المزيّفة يمكن غالباً اكتشافها ويمكن استعادة اللون الأصلى بوسائل كيميائية ؛ وفى أحيان أخرى تحقق هذه الطريقة . والهدف من البحث هو الفحص عن حقيقة الألوان اعتماداً على بيئة العيون (الينابيع) .

٢٢ — وأقرب الطرق نسباً إلى طريقة جداول النسب هي طرق النقد التاريخي للمصادر . لكن بينما نجد أن النقد الأدبي يرجع إلى أصل مشابه في طبيعته لكل الشواهد ، من حيث كونه هو الآخر مخطوطاً ، فإن النقل التاريخي يبدأ من حادث هو بطبعه يتأبى أن يوضع في شكل أدبي ، وتسمى تمثيله أو تزيفه شواهد قديمة ، أحياناً عن وعي . والعمل الفني الأدبي كل عضو ، والقارى يشعر بأن كل عنصر ذو علاقة ضرورية بكل عنصر آخر فيه ، ويمكنه أن يعيش آلاف السنين دون أن يصاب بضرر بالغ ، خصوصاً في حضارة تتأثر به وتنقل له . أما الحادث التاريخي فليس فيه غير الخطوط العامة هي الخالية من الشك ، وأحياناً حتى هذه لا تخلو من الشك .

ومن المفيد أيضاً أن تقارن طرق علم الآثار الذى يستعيد بناء عمل فني مفقود اعتماداً على نسخ منه ، أو طرق البحث الأدبي أو القولكلورى ، الذى يسعى لبلوغ الرواية الأصلية لموضوع ما . لكن الطريق لن يكون واضحاً ، والهدف من اليقين بلوغه مثل ما فى نقد نصوص المؤلفين الأقدمين .

ذ — تتأج ذلك بالنسبة إلى إعداد نشرة تنديـ

٢٣ — ينبغى فى المقدمة أن ( ١ ) تصف كل الشواهد ، والشاهد الرئيسى ( المخطوطات الوحيدة ، حوامل الاختلافات ) طبعاً بتفصيل تام ، دون إغفال أى شاهد حتى الشواهد التى ستستبعد أو تلك التى لن يستعان بها إلا فى بضعة مواضع ؛ ( ٢ ) وأن تبين العلاقات القائمة بين الشواهد كلما أمكن ذلك بوضع جدول نسب stemma ، مع إثبات كل علاقة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة للميزة ؛ ( ٣ ) وأن تحدد خصائص النمط الأعلى وحامل الاختلافات وذلك بتجميع التحريفات فى أصناف أصناف ؛ ( ٤ ) وأن تحرر كل وسائل الهجاء واللهجات .

ويجب أن نستعمل فى النص العلامات التالية :

< > لما يقترح إضافته .

[ ] أو { } لما يقترح حذفه .

[ ] لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية .

+ للتعريفات التي لا سبيل إلى إصلاحها ( إذا أمكن تحديدها ) .

وفي النصوص اللاتينية يمكن الإشارة إلى التغيرات في الكلمات أو في أجزاء الكلمات بحروف مائلة italics .

والتمييز بين [ ] و < > مهم . فإن < > تدل على أن كل افتراض لوجود نقص هو افتراض تخميني ، بينما [ ] تدل على أن نقصاً معلوم المقدار قد أكل . وينبغي أيضاً استعمال [ ] حيث يصرح النقل بأن في المنقول عنه نقصاً . وبالنسبة إلى المخطوطات التي لم تصب بأضرار مادية ، يمكن استعمال العلامة [ ] أيضاً للدلالة على الحذف .

وتحت النص ينبغي أن نذكر ما يلي :

١ - كل اختلاف عن النمط الأعلى لم نذكره في صلب النص ؛

٢ - كل القراءات الأخرى التي استبعدناها ( وحتى أغلاط الكتابة ) ؛  
لأن هذه القراءات الأخرى تؤثر في تصحيح النص ، بل لكي نبين للقارئ أن النص عند هذه النقطة يقوم لا على النمط الأعلى بل على مرحلة تالية من مراحل النقل ؛

٣ - الاختلافات الفرعية ، التي لا يراد استبعادها ؛

٤ - القراءات الواحدة لحامين أو أكثر من حوامل الاختلافات ، إذا استبعدت لصالح قراءة حامل اختلافات آخر . وإذا كان ينبغي النظر إلى قراءة مأخوذة من حامل اختلافات على أنها تخمينية ، فلا بد من التنبيه على ذلك ؛

٥ - الشك في صحة النص .

والجهاز النقدي apparatus criticus يوضع تحت النص لأسباب طباعية صرف ، وخصوصاً بسبب حجم الكتب الحديثة . أما القدماء في العصور القديمة والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية ، وكان هذا الاستعمال يحقق قدراً أوفر من الوضوح . على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة في طبع بعض الكتب المناسبة ، مثل المآسى اليونانية ، وطبعاً لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليقات المهمة فحسب : بأن نضعها في الهوامش الجانبية .

٢٤ — وحينما تتغير الشواهد ( أى حينما تدخل فروع مهمة من فروع النقل أو تسحب بالنسبة إلى موضع ما ) ، فإنه ينبغي التنبيه على هذا التغير في الصفحة نفسها بين النص وبين الجهاز النقدي . فإذا كان معنى التغير أن النخط الأعلى قد استبدل به شاهد أقدم ، فإنه بالنسبة إلى هذا الوضع يصف النخط الأعلى الأسبق ، على أنه حامل اختلافات أو حتى أقل من ذلك ، ويجب أن يعامل في الجهاز النقدي على هذا الاعتبار ( اختلاف فرعى يستبعد ، الخ ) . وإذا استبدل بالنخط الأعلى الأسبق شاهد متأخر ( حيث لا يكون حامل اختلافات ميسوراً ) فإنه بالنظر إلى الظروف الجديدة فإن قراءات الشواهد المستبعدة حتى الآن ينبغي أن تراعى ويؤخذ بها في الاعتبار .

والقراءات التي ينبغي استبعادها بيقين لا محل لها تحت النص . أما الاختلافات المزعومة ، فالأفضل جمعها في ملحق .

وإذا كانت الاختلافات المستبعدة ، والتعليقات أو التخمينات ذات قيمة مساوية لتلك التي أخذنا بها فيجب لفت الانتباه إليها بطبعها بحروف مائلة أو غليظة أو بذكر العبارة : « لعله صحيح » fortasse recte إلى جوارها .

وقد جرى العمل على ذكر صاحب الاقتراح أو التصحيح التخميني . لكن العدالة والمنطق يقتضيان بأن يذكر أيضاً اسم العالم الذي كان أول من أوضح النص المنقول أو كشف عن التحريف . وفي كلتا الحالتين لا بد أن يتم ذلك

بمعيار للاختيار عادل . لكن ينبغي من ناحية أخرى أيضاً ، في بعض الحالات أن نضيف تبريراً موجزاً ؛ فمثلاً التعديلات التي تجرى بسبب الوزن فقط ، ينبغي أن ينوه عليها على هذا الاعتبار . والواقع أن أجهزتنا النقدية فيها قدر ضئيل جداً من الحياة .

فإذا ما تم تحرير النص على أساس التصفح recensio والفحص examinatio فيجب أن نوضحه بالفصل بين الكلمات ، وتقسيمه إلى فقرات ، ووضع علامات الترقيم ، وعلامات الوقف ، وابتداء أول كلمة في الجملة بحروف كبيرة ، الخ . فهذا أمر يدخل قطعاً في نطاق النشر النقدي ، بيد أنه يؤلف قسماً من التفسير interpretatio ، وأغراض التفسير تختلف باختلاف العصور ، وعلى كل حال فليس من الممكن وضع معايير عامة لها مثل معايير نقد النص<sup>(١)</sup> .

---

(١) يتلو ذلك ذكر أمثلة على كل القواعد السابقة تستغرق باقي الكتاب ؛ ولكنهم مستمدة كلها من النصوص اليونانية واللاتينية . ولهذا لا يمكن أن يفهمها إلا المتخصص في هاتين اللغتين . ومن هنا أعرضنا عن ترجمتها هنا .